الفصل الرابع

الأنشطة الاقتصادية

1.نشاط الإنتاج:ان اشباع الحاجات الإنسانية يتطلب توفر سلع وخدمات ولكن هذه السلع تحتاج الى تعديل وتحويل حتى تصبح صالحة للاستهلاك وهو مايعرف عملية الإنتاج.

1.1تعريف الإنتاج: تعوجد عدة تعريفات للإنتاج أهمها نذكر:

- هو عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق ثروة للمجتمع،بواسطة المنتوجات المادية والخدمات المختلفة.
- هو نظام فرعي في المؤسسة مهمته الأساسية تحويل المدخلات الى سلع وخدمات.
- هو خلق منفعة او إضافة لأي سلعة حتى تصبح قابلة للاشباع.

2.1 منافع الإنتاج:تتمثل المنافع المحققة من العملية الإنتاجية في ما يلي:

- المنفعة الشكلية:هي المنفعة المتحققة من تحويل شكل المواد الأولية الى منتجات نهائية أو نصف نهائية،توجه لتلبية الحاجات والرغبات.
- المنفعة المكانية:نعني بها القدرة على نقل المنتج بعد انتاجه من مكان الى آخر .
- المنفعة الزمانية:تعني القدرة على نقل المنتج بعد انتاجه من زمن الى آخر.
- منفعة التملك:تعني إمكانية تملك المنتج بعد انتاجه.
- منفعة الخدمات الشخصية:هي المنفعة المتحصل عليها من الخدمات كمنتجات غير مادية.

2.2 عوامل الإنتاج: تقليديا صنفت عوامل الإنتاج كما يلي:

- الأرض:هي المصدر الأساسي لمختلف الثروات الطبيعية التي يمكن تحويلها من اجل الحصول على منتجات نهائية او نصف نهائية.
- العمل:هو قوة اجتماعية رئيسية،تمثل مجمل قوى الانسان العضلية والذهنية التي تحدد قوة تأثيرها لنظام البنية الفيزيائية.
- رأس المال:ينقسم الى رأسمال ثابت ورأسمال متداول،الأول يعبر عن الآلات والتجهيزات التي يمكن ان تعوض العمل اليدوي للإنسان،اما الثاني فيعني رأسمال الجاري الذي يعبر عن السلع الوسيطة والمواد الأولية التي تفنى بعد استعمالها كمدخلات في سيرورة العملية الإنتاجية.

- التنظيم:يسمح التنظيم بخلق التوليفة المناسبة بين مختلف مدخلات العملية الإنتاجية فهو يسعى الى إيجاد المزج الأمثل لعوامل الإنتاج من اجل تحقيق أهداف سيرورة العملية الإنتاجية.
- التكنولوجيا:تعبر عن استعمال الاختراعات التكنولوجية الناتجة عن المعرفة الإنسانية في تحقيق اهداف العملية الإنتاجية،حيث يسمح الاعتماد عليها بتحقيق الدقة والسرعة في الإنتاج وتحسين نوعية المنتوج،وتخفيض تكاليف الإنتاج.

حديثا تصنف عوامل الإنتاج وفق ما يمكن تسميته (les 07 bMs)

- اليد العاملة(Mains d'œuvre)
- الآلات (Machines)
- طرق الإنتاج (Méthodes)
- المهن(Métiers)
- الوسائل المالية(Moyen Financiers)
- السوق(Marché)
- الإدارة(Management)

3.2 تكاليف الإنتاج: هي ما يدفعه المنتج من اثمان نقدية لعناصر الإنتاج اللازمة لانتاج كمية معينة من سلعة ما،لانتاج وحدة إضافية من هذه السلعة.وتنقسم التكاليف من حيث الآجال الزمنية لانفاقها الى:

أ/تكاليف الإنتاج القصيرة الاجل:حيث يمكن تغيير أحد عوامل الإنتاج وثبات العوامل الأخرى وتنقسم الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

- ❖ التكاليف الثابتة:TFC هي تلك التكاليف التي لا تتغير بتغيير حجم الإنتاج وتدفع ولوكان حجم الإنتاج صفر مثل:الايجار،التامين....الخ
- ❖ التكاليف المتغيرة:VCهي تلك التكاليف التي ترتفع أو تنخفض حسب الكمية المنتجة،وبالتالي اذا كان الإنتاج مساويا لصفر فان التكلفة المتغيرة تكون معدومة.

ب/تكاليف الإنتاج طويلة الاجل:تعتبر جميع تكاليف الإنتاج في الاجل الطويل تكاليف متغيرة أي ان التكاليف الثابتة تساوي الصفر وذلك لأن المؤسسة تتمتع بقدرة أوسع على تغيير كل عوامل الإنتاج.

2.نشاط التوزيع:يحتل التوزيع مكانة بالغة الأهمية في منظومة المفاهيم الاقتصادية كونه يشكل مرحلة هامة في عملية تجديد او دورة الإنتاج الاجتماعي.

1.2 تعريف التوزيع:هناك عدة تعريفات:

- التوزيع هو الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين افراد المجتمع وفئاته وقطاعاته،تبعا لايدولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد.
- هو تقسيم الناتج الكلي بين افراد المجتمع وقطاعاته.
- هو توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع.

2.2 أبعاد مشكلة التوزيع:تتمثل مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على افراد المجتمع وقطاعاته،نظرا للابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية واللأخلاقية المتداخلة.

أ/المساواة في توزيع الثروة والدخل:تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على اغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع على أساس نظرة جماعية.

ب/التفاوت في توزيع الثروة والدخل:تقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين افراد المجتمع مما بلغ من اتنساع على أساس نظرة فردية في المجتمع،فتفضي الكفاءة الإنتاجية ان تقر التفاوت وإلا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد.

ج/البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة:ان تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز،كما ان اعتماد البعد الفردي في التوزيع يخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للفئة الضعيفة،لهذا فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من الاتزان بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين افراد المجتمع .

3.2 توزيع العوائد على عوامل الإنتاج: ان توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين افراد المجتمع أو فئاته الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة،في ظل اطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

ولقد اطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات "نظرية التوزيع" ثم شاعت في نهاية القرن 19م تسمية نظرية "أثمان عناصر الإنتاج".

وقد حدد الاقتصاديون 4انواع من العوائد تقابل الأنواع الاربع لعوامل الإنتاج:

أ/ الريع:يتمثل الريع في ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها.

ب/الاجر:هو مقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل الى العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل.وهي تمثل بالنسبة للعامل الدخل الذي يتقاضاه مقابل المجهود الذي يبذله في فتة معينة.

ج/الفائدة:هو ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية.

د/الربح:العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره احد عوامل الإنتاج وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى وهو غير ثابت بل يخضع لتقلبات العرض والطلب وظروف السوق.

3.نشاط الاستهلاك:يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل الوطني لاي بلد،كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع،وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة محددات الاستهلاك وتوازن المستهلك ،كما يعد الاستهلاك مفهوما منافسا للإدخار لكونه يعتبر تأجيلا للاستهلاك في الوقت الحاضر الى استهلاك مستقبلي.

1.3 تعريف الاستهلاك:هناك عدة تعريفات للاستهلاك نوجزها فيما يلي:

- الاستهلاك هو عملية استعمال سلعة أو خدمة بهدف اشباع حاجة عند الانسان بشكل مباشر(استهلاك نهائي).
- الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق في اقتناء السلع والخدمات من اجل اشباع حاجات معينة.

- هو استعمال السلع والخدمات قصد اشباع حاجيات الاعوان الاقتصاديين سواء كانوا أفراد مستهلكين نهائيين او مؤسسات إنتاجية او هيئات او غيرها.

2.3 أنواع الاستهلاك:ويتمثل في :

أ/الاستهلاك الوسيط:ويقصد به ان الاستهلاك يستخدم في شكله الذي انتج عليه في انتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطية.

ب/الاستهلاك النهائي:ويقصد به ان الإنتاج يستهلك بشكله النهائي من خلال استخدام المنتجات من السلع والخدمات لاشباع احتياجات مباشرة للمستهلك.

ويأخذ الاستهلاك النهائي احد النمطين:

- ❖ استهلاك خاص:هو عملية استخدام السلع والخدمات لاشباع حاجات الافراد والعائلات
- ❖ استهلاك عام:ويطلق عليه أيضا استهلاك جماعي وهو يمثل الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية.

3.3 العوامل المؤثرة في الاستهلاك:يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل :اقتصادية،اجتماعية،ثقافية واهم هذه العوامل نذكر:

– الدخل الفردي:فزيادة الدخل الفردي يؤثر في زيادة الاستهلاك والعكس صحيح.فأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة يتجهون نحو الاستهلاك الشخصي:كالمأكل والملبس،والتعليم ،بينما ذوي الدخل المرتفع ينفقون على السيارات،الديكورات،الرحلات....الخ

– المستوى العام للأسعار:تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ،فكلما انخفضت الأسعار ستؤدي الى زيادة القيمة الحقيقية للنقود،وسيؤدي ذلك الى زيادة نسبة الدخل الذي يخصـ للإستهلاك.

– سعر الفائدة:كلما ازدادت أسعار الفائدة يزداد تبعا لذلك مستوى الادخار وبالتالي انخفاض مستوى الاستهلاك أي انفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي الى انتقال منحنى الاستهلاك الى الأسفل بمعنى انه عند نفس مستوى الدخل السابق تنخفض الكميات

الاستهلاكية،وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك الى انتقال منحنى الاستهلاك الى أعلى أي تزيد الكميات الاستهلاكية.

– التوقعات:تؤثر التوقعات الخاصة على معدلات الاستهلاك،فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فإنه سينفق على اقتناء كميات اكبر من السلع والخدمات بالرغم من ان الدخل لم يتغير بعد والعكس صحيح اذا توقع انخفاض دخله فإنه سيقلل من استهلاكه ويميل اكثر نحو الادخار.

–الضرائب:مما لا شك فيه ان الدخل يتأثر بشكل كبير بمستوى الضريبة ذلك ان زيادة معدلات الضرائب يقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم.

– الزيادة السكانية:ان الزيادة السكانية تعني زيادة في الاستهلاك إلا ان التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي جعل هذه الزيادة ترتفع في فئة الشباب ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المتفتح.

–العادات والتقاليد:ان العادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل الى الاستهلاك مختلفا من مجتمع الى آخر وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة،فهناك شعوب تميل الى استهلاك اللحوم والاسماك وشعوب أخرى تنفق نسبة كبيرة من الدخل على تدفئة المنازل بسبب برودة الطقس.

4.نشاط الادخار:يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الاستهلاك،أي أنه يعبر عن الفرق بين الدخل وما ينفق على المبلغ والخدمات الاستهلاكية.

1.4 تعريف الادخار:

- ❖ هو تلك الحصة من الدخول التي لا توجه للاستهلاك
- ❖ هو ذلك الجزء من الدخل الجاري غير موجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية معينة.
- ❖ هو ذلك الناتج من النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك،بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة اكبر على اشباع الحاجات.

2.4 أنواع الادخار: ويمكن التمييز بين عدة أنواع:

أ/الادخار المحلي والادخار القومي:ويتمثل في:

- الادخار المحلي:وهو الادخار الذي يتم داخل حدود الدولة وهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات التابعة لها.
- الادخار القومي:وهو عبارة عن الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة،بالإضافة الى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

ب/الادخار الاجباري والادخار الاختياري:ويتمثل في:

- الادخار الاجباري:هو ذلك الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة الزامية وتوجيهه للتأمين،المعاشات،....الخ
- الادخار الاختياري:هو ذلك الادخار الذي ينتج عن الافراد دون أية ضغوط من أي طرف وبحرية تامة،حيث تقوم الدولة بتحفيز الافراد من خلال رفع سعر الفائدة من اجل دفعهم للإدخار وتوجيه المدخرات الى القطاع الإنتاجي.

  ومثال على ذلك:قيام بعض الافراد بفتح حسابات توفير واحتياط او فتح حساب بنكي لادخار الاموال واستعمالها عند الحاجة اليها.

ج/ادخار العائلات،ادخار المؤسسات،ادخار الدولة:

- ادخار العائلات:ويتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما يزداد دخلهم على ما يستهلكونه،فيوضع اما في صناديق توفير،او الودائع الآجلة،او الاكتتاب في اسهم الشركات.
- ادخار المؤسسات:يتمثل في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات من أرباحها في زيادة وتوسيع استثماراتها.
- ادخار الدولة:يتمثل في الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية .

3.4 أهمية الادخار:و تتمثل في:

- توفير التمويل المطلوب لمشروعات التنمية
- توجيه المدخرات للانفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم فرص عمل جديدة.
- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الانفاق على خطط التنمية.

- الحد من الاستهلاك الترفي للأفراد.
- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها بسبب زيادة دخول الأفراد.

4.4 العوامل المؤثرة على الادخار:وتتمثل في :

- مستوى الدخل:يعد عاملا أساسيا في زيادة الدخل او انخفاضه،فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح،فالافراد يخفضون من الادخار لعدم قدرتهم على تلبية حاجياتهم.
- مستوى الأسعار :يرتبط مستوى الأسعار بعلاقة عكسية بالادخار بحيث كلما ارتفعت الأسعار تنخفض القدرة الشرائية وبالتالي يزيد الاستهلاك مقابل انخفاض الادخار.
- معدل الفائدة:ترتبط معدلات الفائدة بعلاقة طردية بالادخار،فكلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنك زاد حجم الودائع والعكس اذا كانت معدلات الفائدة منخفضة.
- العادات والتقاليد والعقائد الدينية:فالمجتمعات الإسلامية مثلا تحرم التعامل بالربا وبالتالي تجد ان اغلب الافراد يمتنعون عن وضع أموالهم وادخارها في البنوك وبالتالي ينخفض مستوى الادخار في هذه المجتمعات.

4.نشاط الاستثمار:يعتبر الاستثمار النشاط الذي يعمل على استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام .

1.4 تعريف الاستثمار:هناك العديد من التعريفات نختار بعضا منها فيما يلي:

- هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في اطار قيم وأخلاقيات الامة.

مثال على ذلك:استثمار مبالغ مالية مدخرة في انشاء مصنع لانتاج الالبان والاجبان والتي تعد من السلع الضرورية وذات الاستهلاك الواسع.

- هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من استهلاك مستقبلي.

2.4 أهداف الاستثمار:

- زيادة الدخل القومي عبر زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع.
- خلق مناصب عمل جديدة
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- زيادة معدل التراكم الرأسمالي للدولة.

3.4 أنواع الاستثمار: وينقسم الى:

أ/الاستثمار المحلي:هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية.

ب/الاستثمار الأجنبي:هو الأموال الأجنبية التي تنساب الى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية. وينقسم الاستثمار الأجنبي الى قسمين:

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:هو شراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر:هي تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها،أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

4.4 محددات الاستثمار: وتتمثل في:

- **سعر الفائدة:**تمثل المعدلات الحقيقية لاسعار الفائدة محددا أساسيا لقرارات الاستثمار،فكلما ارتفعت أسعار الفائدة انخفض حجم الاستثمار الكلي.
- **الأرباح:**يتأثر الاستثمار طرديا بمستوى الأرباح الذي يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار كونه يستخدم في تمويل الاستثمارات.

- **التكنولوجيا**:ان استخدام التكنولوجيا الحديثة يساهم في تقليل تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمارات.
- **النمو السكاني**:إن زيادة النمو السكاني يشكل قوة استهلاكية تساهم في زيادة الطلب الكلي مما ينعكس على حجم الاستثمار الذي يعرف ارتفاعا .
- **الحوافز وتسهيلات الاقتراض**:ان تقديم تسهيلات للمستثمرين للإقتراض بمعدلات فائدة منخفضة مثلا او تسهيل المعاملات الاستثمارية سينعكس حتما على زيادة الاستثمار.
- **الطلب الكلي**:يؤثر الطلب الكلي بشكل واضح على حجم الاستثمار حيث يشجع المستثمرين على إقامة مشاريع استثمارية او توسيع المشاريع الموجودة لتلبية الطلب على السلع والخدمات.
- **الضرائب**:تؤدي المعاملة الضريبية الى تشجيع الاستثمارات أو العكس،فتخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة أو اعفائها لمدة معينة يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال وبالتالي تشجيع الاستثمارات.
- **القروض**:ان الاستعانة بالقروض لتمويل الاستثمارات من شأنه ان يؤدي الى انخفاض الأرباح المتوقعة بسبب تسديد القروض وفوائدها بشكل منتظم وبالتالي سيؤدي ذلك الى انخفاض حجم الاستثمار.
- **التوقعات**:تؤثر التوقعات بشأن المستقبل الاقتصادي على الاستثمار،فتوقع زيادة الطلب على السلعة في السوق يعطي دافعا للأفراد للإستثمار أما العكس فيؤثر سلبا على الاستثمار ونمو الاقتصاد .